الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-21

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

المجلس الدستوري في مهمة فحص نتائج وأرقام التشريعيات

أحزاب ومترشحون على الأعصاب قبل الفصل في الطعون

■ غربال "الزيادة أو النقصان" للنظر في شكل ومضمون 400 طعن

يدرس المجلس الدستوري، الطعون التي تقدمت بها الأحزاب السياسية المشاركة في تشريعيات 12 جوان الجاري، وفقا لصلاحياته الدستورية والقانونية المحددة، على غرار تلك المحددة في المواد 191 و224 للدستور والمادة 209 من القانون العضوي للانتخابات، وذلك بعد تلقيه لأزيد من 400 طعن من قبل القوائم الحزبية والمستقلة المشاركة في الانتخابات، حيث قدمت حركة مجتمع السلم 15 طعنا، وقدمت جبهة المستقبل 10 طعون وأودعت حركة البناء 10 طعون، فيما تصدرت الطعون التي تقدم بها الأفلان و الأحرار القائمة، حسبما كشفته مصادر متطابقة لـ«المساء".

شريفة عابد

وتعلق الأحزاب السياسية الطاعنة في النتائج الأولية التي قدمتها السلطة الوطنية للانتخابات، الثلاثاء الماضي، على تدخل المجلس الدستوري، في مجال تصويب وتصحيح النتائج على ضوء الطعون التي تسلمتها هذه الهيئة التي يعود لها الفصل النهائي في النتائج وترسيمها.

وتعد الطعون المؤسسة تلك التي تستند إلى معطيات دقيقة متعلقة بالعملية الانتخابية، خلال التصويت أو الفرز أو عند تحرير محاضر مخالفة للنتائج، أو إلغاء أصوات صحيحة.

وقال عبد العالي حساني، المكلف بالتنظيم في الحركة في تصريح لـ«المساء" إن الحركة رفعت 15 طعنا قال إنه "مؤسس"، في حوادث أثرت، حسبه، على نتائج الحركة بعدة ولايات، معلقا آماله على الدراسة التي سيقوم بها المجلس الدستوري لتصويب النتائج.

كما لم تمنع النتيجة المريحة التي حصدها حزب جبهة التحرير الوطني في التشريعيات بعد تصدره للنتائج، بحصده 105 مقعد، من دفع الحزب بعدة طعون عبر العديد من الولايات، حيث ذكر السيناتور فؤاد سبوتة لـ«المساء"، أن "الأفلان سجل ما سماه تجاوزات بعدة مكاتب تصويت عبر الوطن وحرر بشأنها طعونا، وهو ينتظر أن يتم الفصل لصالحه في تلك الطعون"، معتبرا العدد الكبير

للطعون الذي تقدم بها الحزب، "نتيجة منطقية لمشاركته بجميع الولايات".

كما تقدمت جبهة المستقبل، التي تحصلت على 48 مقعدا كنتيجة أولية في تشريعيات 12 جوان، بـ10 طعون للمجلس الدستوري، متمنية أن ترفع رصيدها من خلالها في مقاعد الغرفة السفلى.

أما حركة البناء التي جاءت في الترتيب الخامس بعد حصولها على 40 مقعدا، فهي الأخرى تقدمت بـ10 طعون تعتبرها "مؤسّسة"، أملة هي الأخرى، في تحسين رصيدها وموقعها في البرلمان الجديد.

من ناحية أخرى، تقدم عدد كبير من أصحاب القوائم الحرة، بطعون إلى هيئة كمال فنيش، غير أن مراقبون يرجحون بأن العديد من الطعون التي تقدمت بها قوائم حرة في العاصمة ووهران وقسنطينة وغيرها من الولايات، يمكن أن ترفض تحت طائلة عدم الامتثال للشروط الشكلية، وهو ما قد يحرمها من فرصة دراسة مضمون هذه الطعون، بسبب قلة خبرة أصحابها وحداثة عهدهم بالنشاط السياسي.

1016220 ورقة ملغاة.. القاسم المشترك للتظلمات

أبرز النقاط التي تعد القاسم المشترك للتظلمات التي عبرت عنها الأحزاب خلال التشريعيات الاخيرة، وأسس البعض منها طعونه عليها، يرتبط بالأوراق الملغاة، التي بلغ عددها 1.016.220 ورقة من إجمالي عدد الاوراق المصوت بها داخليا وخارجيا (5.625.324 صوت).

ويعود السبب الأساسي لتلك الأوراق الملغاة، حسب المتابعين للعملية الانتخابية، عدم احتساب الأوراق غير المؤشر على خانات المترشحين بها في بعض مراكز الاقتراع، واعتبرت "كورقة بيضاء"، في حين أن قواعد الصيغة الانتخابية تفرض حسابها كورقة صحيحة تعود للتشكيلة صاحبة القائمة "ويحتسب فيها صوت لكل مترشح بالقائمة".

واعتمدت هذه الطريقة في التصويت من قبل العديد من كبار السن الذين لم يتمكنوا في إطار تدابير قانون الانتخابات الجديد من التحكم في طريقة التصويت مما جعلهم يصوتون بورقة غير مؤشر عليها.

كما يوجد فريق ثان اعتمد هذه الطريقة كتعبير عن تمسكه بالتصويت للحفاظ على استقرار المؤسسات الدولة ورفع نسبة المشاركة الانتخابية، دون اختيار أي حزب أو قائمة أو مترشح.

شروط شكلية وموضوعية لقبول الطعون

تجدر الإشارة، إلى أنه يحق للمعنيين الطعن في النتائج المؤقتة للانتخابات وفق شروط شكلية وأخرى موضوعية، بناء على الدستور، لاسيما المادتان 191 و224 منه، وطبقا لأحكام المادة 209 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وتفاديا لاستلام طعون غير مضبوطة شكلا وموضوعا، قام المجلس الدستوري بتنظيم يوم علامي، حول الشروط الواجب ضبطها في الطعن، حتى يدرس الفريق المتخصص الطعون ويقوم بتصويب النتائج.

وكان رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، قد وعد بدراسة الطعون والفصل فيها بكل موضوعية وفي إطار ما يخوله القانون والدستور للمجلس، شريطة أن يكون الطعن مؤسسا، "وهو ما يمكّن "المجلس من اصدار قرارا معللا إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه، أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المرشح المنتخب قانون".

وعلى العموم، تبقى المهلة القانونية الممنوحة للمجلس الدستوري والمحددة بـ10 أيام بداية من استلامه للنتائج والمحاضر كافية للاضطلاع بمهمة دراسة الطعون وتأكيد النتائج أو تصويب جزء منها، حيث يرتقب استنادا إلى الآجال الدستورية أن يعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية لتشريعيات 12 جوان الجاري يوم الاثنين أو الثلاثاء القادمين، في حال يكون المجلس قد تسلم المحاضر الجمعة الفارط حسب ما تمّ تداوله.

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

تحقيقات حول مصدر تمويل حملات المترشحين الانتخابية

"شراء الذمم" يهدد بإسقاط رؤوس فائزة بالبرلمان

لا يزال أعضاء المجلس الدستوري يدرسون الطعون المودعة من الطرف المترشحين في التشريعيات التي جرت في 12 جوان الماضي، والتي بلغ عددها أزيد من 400 طعن.

وسيم بن سعيد

وكشف مصادر مطلعة لـ "الجزائر الجديدة" عن أن العديد من الطعون المودعة على مستوى المجلس الدستوري تتعلق بتجاوزات شابت العملية الانتخابية من طرف بعض المترشحين الذين خرقوا بعض القوانين خاصة المتعلقة بتفادي استعمال المال المشبوه في الانتخابات.

ويبدو أن هناك رؤوس ستسقط عند الإعلان عن النتائج النهائية، لاسيما الأشخاص الذين وظفوا المال لشراء الذم والأصوات، وهو ما أثبتته التحقيقات على اثر الطعون التي أودعت على مستوى المجلس الدستوري.

وتكشف المصادر، أن العديد من المترشحين الفائزين في الانتخابات التشريعية الأخيرة، قد يسقطون عند الإعلان النهائية عن النتائج وفق التجاوزات التي ارتكبوها جراء خرقهم لما جاء بهم قانون الانتخابات.

وتأتي هذه الخطوة على خلفية التحقيقات البعدية التي تقوم بها السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات، حول الميزانية المخصصة للحملة الانتخابية والتي قدرت بـ 400 مليون سنتيم.

ويفرض القانون أيضا تقديم حساب الحملة الانتخابية إلى لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية في أجل شهرين ابتداء من تاريخ إعلان النتائج النهائية، من قبل محافظ الحسابات الذي يقوم بوضع هذا الحساب قيد الفحص بعد مراقبته الوثائق الثبوتية، كما نص القانون العضوي للانتخابات على إلزامية تبليغ لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية، بقيمة الهبات وبقائمة أسماء الواهبين، من طرف المترشحين أنفسهم. وأشار القانون إلى أنه "يحظر على كل مترشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة، هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية". وبخصوص المبلغ الأقصى للهبات، حددها القانون، بالنسبة لكل شخص طبيعي، سقف 400 ألف دج فيما يخص الانتخابات التشريعية، ولا يعتبر تمويلا أجنبيا، وفقا لهذا القانون، الهبات المقدمة من الجزائريين المقيمين في الخارج من أجل تمويل الحملة الانتخابية المتعلقة بالمترشحين أو قائمة المترشحين في الدوائر الانتخابية في الخارج.

لانتخاب هياكل المجلس

نحو تمديد الدورة الجارية للبرلمان بأسبوعين

تتجه إدارة المجلس الشعبي نحو تمديد الدورة التشريعية المقررة أن تنتهي في الثاني من جويلية، إلى السابع عشر جويلية القادم، وذلك لتمكين النواب الجدد المنبثقين عن تشريعيات 12 جوان الجاري من انتخاب هياكل المجلس، أي الرئيس ونوابه، ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم ومقرري اللجان وأيضا رؤساء المجموعات البرلمانية.وأفاد مصدر من مبنى المؤسسة التشريعية السفلى تحدث لـ " الجزائر الجديدة " بأنه بعد تنصيب النواب الذين افرز تهم تشريعيات 12 جوان الجاري، تشرع إدارة المجلس في استصدار بطاقة عضوية النواب، أي الانتساب إلى الهيئة الأولى للغرفة للبرلمان، بالموازاة مع ذلك، يلتئم النواب داخل كتلهم لانتخاب رئيس المجلس ونوابه، ثم تليها عملية انتخاب رؤساء اللجان الدائمة وعددهم 12 ونوابهم أيضا وبنفس العدد ثم مقرري هذه اللجان كذاك اثنا عشر، فيما يتم تعيين رؤساء المجموعات البرلمانية من قبل قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان بأكثر من عشر نواب، وجميعها ممثلة بأكثر من40 باستثناء أربع تشكيلات حزبية وهي، صوت الشعب، جبهة الحكم الراشد، الحرية والعدالة، العدالة والتنمية ثم جبهة الجزائر الجديدة، فهي غير معنية بتشكيل كتل سياسية.

وبعد اكتمال نشاطات انتخاب هياكل المجلس من رئيس هذا الأخير ونوابه، ورؤساء اللجان ونوابهم ومقرري هذه الأخيرة وتعيين رؤساء المجموعات البرلمانية وعددها ستة كتل، الافلان، الأحرار، حمس، الارندي، المستقبل وأخيرا البناء، يلتئم النواب مجددا في السابع عشر جويلية في جلسة علنية تخصص لإسدال الستار عن الدورة التشريعية، أي اختتام هذه الأخيرة ، على أن يكون افتتاح الدورة لمقبلة في الثاني سبتمبر المقبل.

وفي سياق متصل، تحدث مصدر موثوق من داخل حركة مجتمع السلم لـ "الجزائر الجديدة" أن رئيس الحركة عبد الرزاق مقري، يكون قد وقع اختياره على النائب القديم الجديد، احمد صادوق لشغل منصب رئيس الكتلة، البرلمانية لحمس بالمجلس الشعبي الوطني، وسبق لهذا الأخير أن شغل المنصب نفسه سنة 2018 ، بينما تحدث مصدر من حزب جبهة المستقبل ان رئيس الحزب عبد العزيز بلعيد يتجه لتعيين فاتح بوطبيق على رأس المجموعة البرلمانية لتشكيلته الحزبية .

م. بوالوارت

الحياة
ELHAYATONLINE

إعلان النتائج النهائية للتشريعيات بعد أيام

العد التنازلي لتنصيب البرلمان

» أجندة ثقيلة تنتظر النواب الجدد

ينتظر أن يقدم رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في غضون أيام، وذلك بحسب المهلة القانونية المخوّلة له والتي لا تتعدى 10 أيام من تاريخ إيداعها، على أن يتم تنصيب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجدد في شهر جويلية المقبل.

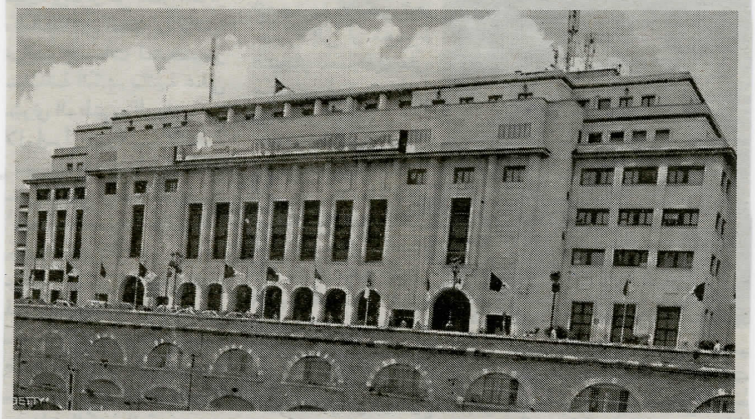

سلمى ساسي

» ويتزامن تنصيب أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان الجدد مع العطلة، بحيث ينتظر أن يباشر النواب مهامهم تحت قبة "زيغود يوسف" بعد نهاية العطلة ومع افتتاح الدورة البرلمانية يوم 2 سبتمبر المقبل.

وتنتظر النواب الجدد الممثلين لست كتل برلمانية، ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل، حركة مجتمع السلم، حركة البناء الوطني وكتلة الأحرار، أجندة ثقيلة ومهمة لمناقشة العديد من القوانين المهمة والمصيرية ولعل أبرزها قانون المالية للسنة المقبلة، وغيرها.

وستكون تشكيلة الحكومة المقبلة هي الأخرى سواء كانت مشكلة من أغلبية رئاسية أو برلمانية أمام تحدٍ حقيقي، أين سيخضع ممثلو الجهاز التنفيذي إلى استجوابات الأسئلة الكتابية والشفهية للنواب الجدد الذين سيحرصون كل الحرص على الظهور لتمثيل الشعب في الدورة البرلمانية المقبلة، على اعتبار أنهم تحت النظر لرفع مطالب وانشغالات المواطنين إلى مبنى "زيغود يوسف".

وكان رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش، قد أكّد أنّ المجلس تلقى أزيد من 400 طعن تم إيداعه من قبل مترشحين شاركوا في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان الماضي، بحيث يواصل المجلس النظر في هذه الطعون ويفصل فيها، وتبيّن أنّ الطعن مؤسس يمكن أن يصدر قرارا معللا إمّا بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المرشح المنتخب قانونا.◆

نقل صناديق الاقتراع المتنازع حولها إلى المجلس الدستوري

أحزاب تنتظر نتائج "جديدة" لتشريعيات 12 جوان

▪ المجلس يمكنه إلغاء الانتخاب المتنازع فيه وإعادة صياغة محضر النتائج

شرع المجلس الدستوري في دراسة الطعون التي تلقاها بخصوص سير انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، حيث طالبت هيئة فنيش بإحضار عدد من مكاتب التصويت التي تقدمت بخصوصها طعون، وذلك لإعادة عد الأوراق، والفصل بشكل نهائي في الطعون المسجلة. مع العلم أنه يمكن للمجلس الدستوري إلغاء الانتخاب المتنازع فيه.

وكشفت مصادر مؤكدة، أن المجلس الدستوري، قام بطلب إحضار عدد من صناديق الاقتراع المشكوك في صحتها، والتي قدمت بخصوصها الأحزاب السياسية طعونها، وسجلت بشأنها تحفظات وذلك بهدف إعادة عد الأوراق بغرض تصحيح النتائج.

وفي هذا السياق، يرى أستاذ الفقه الدستوري بجامعة امحمد بوقرة ببومرداس، سعيد أوصيف، أن هذا الإجراء الذي لجأ إليه المجلس الدستوري "عادي وقانوني ومتعارف عليه". وأضاف أوصيف في تصريح لـ"البلاد" أن "هذه العملية ليست جديدة وكانت في وقت سابق بين يدي الإدارة ما جعلها طي الكتمان"، مشيرا إلى أن العملية الانتخابية الآن بين يدي سلطة وطنية مستقلة. وذكر أوصيف أنه بعد نهاية العملية الانتخابية على مستوى مكاتب التصويت يتم وضع الأوراق المعبر عنها داخل كيس يتم تشميعه وتوضع كلها في صندوق الاقتراع، مضيفا "أن رئيس اللجنة الانتخابية البلدية يستلم من رئيس مكتب التصويت محضر فرز الأصوات والأوراق الملغاة والمتنازع فيها والوكالات". في حين يستلم المجلس الدستوري "محاضر تركيز النتائج" المعروف بمحضر فرز الأصوات الولائي.

ويؤكد الدكتور سعيد أوصيف، أن المجلس الدستوري ليتأكد من حصة العد ومختلف الأوراق الانتخابية، يعود للأصل المتمثل في صندوق الاقتراع الذي يضم "أوراق التصويت المعبر عنها الموضوعة داخل أكياس مشمعة"، واصفا ما لجأ إليه المجلس الدستوري من طلب لصناديق الاقتراع المطعون في نتائجها بأنه "عمل عادي قانون"، كان في وقت سابق "بين يدي الإدارة والأمين العام للبلدية هم الذين كانوا يقومون بهذا العمل، الآن أصبح من صلاحيات السلطة الانتخابية ممثلة في المنسق الولائي و/ أو المندوب البلدي". وفي هذا السياق، أكد أستاذ القانون بجامعة بومرداس، سعيد أوصيف، أنه بعد إعادة عد الأصوات في المكاتب المطعون فيها، يمكن للمجلس الدستوري إلغاء نتائج مركز أو مكتب معين، كما يمكنه إلغاء انتخاب في دائرة معينة "رغم أنه احتمال ضعيف"، وفي هذا السياق، تنص الفقرة 2 من المادة 210 من قانون الانتخابات على أنه "إذا تبين للمحكمة الدستورية أن الطعن مؤسس، يمكنها أن تصدر قرارا معللا إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو بإعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المترشح المنتخب قانونا". كما يوضح النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، أن هذا الأخير يتلقى محاضر تركيز نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني المعدة من طرف اللجان الانتخابية الولائية وتلك المعدة من اللجنة الانتخابية للمواطنين المقيمين في الخارج، على أن يدرس المجلس الدستوري محتوى المحاضر ويضبط النتائج المؤقتة للاقتراع.

وتنص المادة 64 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري أنه "يتداول حول الطعون في جلسة مغلقة"، وإذا اعتبر أن الطعن مؤسس "يمكنه أن يعلن بموجب قرار معلل، إما إلغاء الانتخاب المتنازع فيه، وإما إعادة صياغة محضر النتائج، ويعلن فوز المنتخب قانونا نهائيا، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات"، ويبلغ قرار إلغاء الانتخاب، حسب الحالة إلى "رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، وإلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، وإلى الأطراف المعنية"، على أن ينشر القرار المتعلق بإلغاء الانتخاب أو إعادة صياغة المحضر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. من جهة أخرى، يمكن المجلس الدستوري الاستعانة بقضاة أو خبراء خلال مراقبته لصحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية. ويستلم المجلس الدستوري من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بمناسبة كل انتخاب، نسخة من القائمة الانتخابية البلدية والقائمة الانتخابية للمراكز الدبلوماسية والقنصلية في الخارج طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام. ويمكن للمجلس الدستوري إذا اقتضت دراسة الطعون ذلك، أن يطلب من الجهات المختصة موافاته بوثائق أو بملفات مترشحين في الانتخابات، بغرض التأكد من استيفائها الشروط القانونية. وللمجلس الدستوري أن يستمع لأي شخص، وأن يطلب عند الحاجة، كل الوثائق الضرورية للتحقق من النتائج المدونة في محاضر تركيز نتائج الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية، على أن يتم إيداع هذه الوثائق لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري.

عبد الله نادور

الشّعب

من استرجاع الثّقة إلى التّشريع الحقيقي

هذه أهمّ تحديات «الغرفة السّفلى» المقبلة

تنتظر المجلس الشّعبي الوطني المقبل في عهدته التّاسعة، تحدّيات كبيرة وتركة ثقيلة خلّفتها ممارسات نواب خلال العهدات الماضية، حيث تركت صورة رديئة عن النائب من خلال خاصة حدوث فضائح متكرّرة ارتبطت بالفساد، واستخدام سلبي للحصانة حوّلت قبّة البرلمان لمكان لرفع الأيادي فقط، عوض برلمان قويّ يشرع ويراقب الطاقم التنفيذي.

هيام لعيون

بغضّ النّظر عن ذلك، فإنّ هناك بعض النواب السابقين وعلى قلّتهم اجتهدوا في أداء دورهم الرّقابي، لتبقى تجارب نادرة ولا يمكن القياس عليها بالمقارنة مع غياب العدد الأكبر من النواب السابقين عن أداء دورهم الحقيقي في تحقيق الرقابة، ونقل انشغالات الجزائريّين كوسيط حقيقي بين القاعدة والسلطة، ما خلّف فقدان ثقة ككل في النواب وفي العملية البرلمانية.

وجاء دستور نوفمبر 2020، بمعيّة القانون العضوي للانتخابات الجديد ليهندس من جديد مظاهر البرلمان الجديد والتّحديات التي تنتظره ليعيده إلى طبيعته كسلطة تشريعية فعلية تسنّ القوانين وتسائل الحكومة، وتنقل انشغالات الشعب، وتضع المواطن فوق كل اعتبار، مما يجعل الهيئة الدستورية مؤسسة تتمحور حولها العملية السياسية في البلاد. هي تركة ثقيلة سيحملها 407 نائب سيحتلون كراسي قصر زيغود يوسف، ليواجهون أوّل تحد يتعلق بإعادة الثقة بين الجزائريين وبين مؤسسات الدّولة، حيث يقول الأستاذ في علوم الإعلام و الاتصال العيد زغلامي لـ «الشّعب»، إنّه وفي انتظار ترسيم النتائج من قبل المجلس الدّستوري، سيكون أهمّ تحد للبرلمان بصفته السلطة التشريعية، هو إعادة ثقة المواطن في هياكل الدولة الجزائرية، لأنّ فجوة الثقة توسّعت كثيرا، وذلك من خلال إعادة إرساء قواعد الديمقراطية، قواعد العدالة الاجتماعية وقواعد دولة القانون، حرية التّعبير، ومفهوم التداول على السلطة ونبذ كل أنواع المحسوبية والمال الفاسد والتزوير الذي عكّر الأجواء وتسبب في تشنّج واحتقان في المجتمع الجزائري».

وأضاف المتحدث في اتصال هاتفي معه، أنّ النتائج المؤقتة لاقتراع جوان 2021 ، أظهرت حقائق لابدّ أن لا يتمّ تجاهلها، وهي أن جزءا واضحا من المواطنين لا يهتمون بالشأن السياسي وهو أمر مهمّ لإعادة النظر في الخلل الذي وقع، ولو أنّ النتائج المسجلة عكست الدّيمقراطية.

وأظهرت أنّ 5 ملايين جزائري من الهيئة الناخبة التي تتجاوز 24 مليون ناخب، لا يشاركون في العمل السياسي، وهو أكبر تحد يقع على عاتق البرلمان من خلال إعادة الثّقة للمواطن وإعطاء أمل له من أجل التّعبير عن مشاركته في الحياة السّياسية والعودة إليها من جديد، وهذا في إطار تحقيق الديمقراطية التّشاركية، التي تسعى السلطات لترسيخها لابد عليها من أن تمرّ عبر خطوة جادة وواضحة». أما التحدي الثاني، الذي يجب الاستجابة له في أسرع الآجال - في منظور زغلامي - يتعلق بتحدي استكمال الهيئات الدستورية المنصوص عليها في دستور 2020، خاصة المحكمة الدستورية التي تُعتبر العنوان الكبير للنظام الديمقراطي، وتكرس العدالة والسلطة المرجعية التي تمنع من الانحراف، خاصة في منظوره اننا اليوم على درب استكمال الانتقال من العمل بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية مستقلة، بأعضاء منتخبين، لتصبح المحكمة الدستورية مصدر العدالة في البلاد بكل ما تحمله من استقلالية ومصداقية.

أخلقة العمل السياسي

تحدّ آخر - حسب نفس المتحدث - يتعلق بإعادة أخلقة العمل السياسي، والحياة السياسية العامة ككل، من خلال ادراج معايير الموضوعية والنزاهة والكفاءة، وهو ما نفتقده، حيث استشرت مظاهر بالية، مثل الرشوة والمحسوبية التي أساءت للعمل السياسي وجعلت المواطن ينفر منه.وشوهت المؤسسات الدستورية للدولة. ويفرض المنطق أيضا على المجلس القادم - يقول الأكاديمي زغلامي - دراسة ومناقشة وتعديل مئات مشاريع القوانين، وإعادة أقلمة القوانين مع روح دستور نوفمبر 2020، خاصة فيما تعلق بتطابق القوانين سواء في ما يخص الأحزاب السياسية، الإعلام، الانتخابات، استقلالية العدالة، وغيرها.

إذ لابد من أنّ يقوم المجلس الشعبي الوطني الجديد، ومن خلاله البرلمان بإعادة النظر في القوانين العضوية كي تتطابق مع الدستور الجديد، بتجسيد مبدأ استقلالية القضاء في إطار الحاجة إلى دولة القانون، إضافة إلى القوانين المتعلقة بالحياة الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة، مثل تسريع وتيرة تمرير القوانين المركونة في رفوف المجلس الشعبي الوطني لسنوات، واستعدادا لاستقبال مشاريع القوانين وتعديلها ومناقشتها والمصادقة عليها، بما يتناسب وطموحات الجزائريين وتطلعاتهم في ضمان عيش كريم، وهذا لن يتم إلا من خلال حدوث التكامل بين القوانين والتركيبة البشرية في البرلمان، التي تتناسب ومتطلبات الهياكل، والاعتماد على أشخاص نزهاء وأكفاء، يمثلون السلطة التشريعية في البلاد داخل وخارج الوطن.

LE JEUNE INDEPENDANT

EN ATTENDANT LES RÉSULTATS DÉFINITIFS

Partis et indépendants en concertation

DANS l'attente des résultats définitifs des élections législatives, les partis politiques et des candidats indépendants ont entamé des réunions et des concertations internes afin de se placer dans la scène politique et préparer une feuille de route en adéquation avec la nouvelle configuration imposée par le scrutin. Du côté du Mouvement de la société pour la paix (MSP), qui a obtenu 64 sièges, tous les regards sont tournés vers le conseil consultatif national du mouvement, qui tranchera, une fois les résultats définitifs rendus publics, sur la nécessité d'aller vers une alliance au sein de la prochaine Assemblée populaire nationale (APN).

«C'est au conseil consultatif national du parti que revient la décision de faire partie d'une alliance présidentielle ou autre au sein de l'APN. Mais il faut attendre l'annonce des résultats définitifs par le Conseil constitutionnel pour faire le bon choix», a déclaré au Jeune Indépendant, le chargé de l'organique du MSP, Abdelali Hassani.

M. Hassani, qui a signalé la volonté du MSP de faire partie du prochain gouvernement, sans préférence quant à la nature des portefeuilles ministériels qui leur seront proposées, a précisé que leur «objectif est de participer à la mis en œuvre d'une bonne démarche qui aidera le pays à sortir de la crise économique à travers de réelles réformes qui permettront de mettre sur la bonne voie l'économie nationale».

M. Hassani a notamment affirmé que le mouvement n'a pas encore été contacté par la présidence pour des consultations ou propositions. Il convient de rappeler que, le président du MSP Abderazak Mokri, avait auparavant exprimé l'enthousiasme de son mouvement quant à un pacte rassembleur avec les différentes forces politiques, y compris celles ayant boycotté les législatives, et d'instaurer un climat d'apaisement, à commencer par la libération des détenus politiques.

Par ailleurs, et au moment où les responsables des formations politiques débattent encore pour déterminer la stratégie adéquate pour la prochaine étape, les indépendants ont été les premiers à choisir leur camps, en lançant, avant même l'annonce des résultats définitives des législatives anticipés par le Conseil constitutionnel, une alliance présidentielle au sein de la prochaine APN.

L'initiative, lancée par des futurs députés indépendants appartenant à la liste indépendante «Rassemblement El-Hisn El-Matine», envisage une coalition entre les indépendants et des partis politiques, dans le but de soutenir le président de la République dans les prochaines étapes, sous fond de crise économique et sociale qui menace le pays.

«El-Hisn El-Matine, qui a obtenu 27 sièges au titre des législatives du 12 juin, œuvrera à parvenir à un minimum de consensus avec les partis politiques à l'effet de composer un groupe de soutien au président de la République dans la gestion de la prochaine phase», a indiqué lors d'un point de presse à Alger, Yacine Merzougui, le président du «Rassemblement El-Hisn El-Matine». De son côté, Aissa Belhadi, président du Front de la bonne gouvernance (FBG), a estimé que cette initiative se veut «un terrain d'entente» entre son parti qui a obtenu trois sièges et les indépendants, ajoutant que «tous les efforts seront focalisés sur la préservation de la Nation et le renforcement du front national interne en vue de sauvegarder la stabilité du pays».

Le président de la formation Sawt Echaab et du bloc d'indépendants lors du précédent mandat à l'APN, Lamine Osmani a, quant à lui, indiqué que ladite initiative contribuera à «l'émergence d'une nouvelle scène politique qui repose sur le dialogue responsable et le débat constructif, afin de changer les mentalités et mettre un terme au boycott populaire lors des prochaines échéances électorales».

Mohamed Mecelti

Le Soir D'ALGERIE

PROCHAIN GOUVERNEMENT

Les acteurs politiques en attente des tractations

Alors qu'ils sont en attente des verdicts du Conseil constitutionnel au sujet de leurs nombreux recours, près de 400, les partis et autres porteurs de listes indépendantes aux élections législatives anticipées du 12 juin passé, ont un œil braqué sur le prochain exécutif.

M. Kebci-Alger (Le Soir)- Ils ne le disent pas ouvertement mais il est facilement perceptible dans leurs «demi-mots» et leurs «hésitations», puisque le prochain exécutif est dans l'esprit de tous les partis ayant arraché des sièges à l'Assemblée populaire nationale, voire même des nouveaux députés indépendants qui veulent peser sur l'échiquier politique. Et pas que les gros bras comme le FLN, le RND, front el Moustakbal, MSP et el Binaa qui se sont accaparés du gros des sièges en jeu puisque même les micro-partis, une huitaine, n'ayant pu avoir que de maigres moissons, trois sièges, deux sièges et un siège respectivement.

Certes, ils soutiennent être en attente du verdict du Conseil constitutionnel concernant les nombreux recours, plus de 400, qu'ils ont déposés, des sentences qui risquent de chambouler quelque peu les résultats préliminaires annoncés mardi dernier par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections, mais ils ne perdent pas de vue la perspective de la formation du nouvel exécutif.

Hier dimanche, un cadre dirigeant d'un parti parmi les grands vainqueurs de ce scrutin, avouait à demi-mot que le parti devait réunir son bureau national, au plus tard, aujourd'hui lundi pour discuter, entre autres, de contacts à entreprendre avec les autres partis vainqueurs en vue du sujet du futur exécutif. Et à notre interlocuteur de se faire plus précis, affirmant qu'il s'agira de «discuter autour d'un gouvernement que coordonnera un Premier ministre».

Une option «qu'imposent, selon lui, les résultats, quoique préliminaires, des dernières législatives anticipées» avec la victoire du duo RND-FLN et la percée des indépendants dont nombreux ont d'ores et déjà signifié leur ralliement derrière le chef de l'Etat. Autrement dit, lâche encore notre interlocuteur, «il n'y a d'autre option pour le parti que de s'arrimer à la future alliance présidentielle dont les contours se dessinent d'ores et déjà».

Une logique «entriste» qu'avoue un autre cadre dirigeant d'un parti, islamiste, celui-ci. «Nous nous focalisons sur le sort qui sera réservé à notre dizaine de recours déposés auprès du Conseil constitutionnel», tente-t-il de changer de sujet de notre conversation, avant de céder, sous notre insistance. «Nous avons le souci de faire barrage aux opportunistes qui s'expriment déjà», explique-t-il. Pour sa part, le coordinateur de l'association nationale el Hisn el matine ne compte pas rester en marge de ces tractations en vue de la constitution du tout prochain gouvernement. Revendiquant d'ores et déjà près de 27 sièges de député, Yacine Merzoug ne cache pas son ambition de peser lourdement sur l'échiquier politique national. Comment ? En «subtilisant» la première place au FLN, lui qui réitère son ambition de «dépasser» le vieux front du pouvoir en termes de représentation parlementaire, faisant part de demande de ralliement à son projet de plusieurs députés indépendants mais également de ceux élus sur des listes de partis.

Deux d'entre ces derniers, le Front de la bonne gouvernance et le Parti de la voix du peuple se sont d'ores et déjà mis dans le bain, peut-être par crainte de voir leurs six députés leur faire fausse route. Surtout que la perspective de voir cette organisation se muer en parti présidentiel est distillée ici et là. Ce que Merzoug écarte, du moins «présentement», sans, toutefois, exclure totalement l'option dans un proche avenir. Et dans sa lancée, le coordinateur d'El Hisn el matine «presse» le chef de l'Etat à nommer un Premier ministre, lui signifiant sa disponibilité à être «derrière».

M. K.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ALORS QUE LE FUTUR GOUVERNEMENT RESTE AU CENTRE DES CONVOITISES

Une nouvelle alliance pour le président

UNE initiative politique embryonnaire, pour le moment, qui pourrait rallier davantage d'adhérents.

MOHAMED OUANEZAR

Les tractations et jeux de coulisses, qui entourent les futures nominations au prochain gouvernement, font déjà des émules au sein du microcosme politico-parlementaire. Une coalition parlementaire inattendue vient d'émerger au sein de l'Assemblée populaire nationale (APN), brouillant ainsi davantage les calculs des plus aguerris. Il s'agit de l'alliance de 27 listes indépendantes, pilotées par le rassemblement « El Hisn El Matine » (la Forteresse solide), qui est ralliée par deux formations politiques, dont le Front de la bonne gouvernance de Issa Belhadi et Saout Echaâb de Lamine Osmani. Une initiative politique embryonnaire, pour le moment, qui pourrait rallier davantage de strapontins au sein, et même en dehors de l'hémicycle, si l'on prend en ligne de compte le message lancé au président de la République. En effet, cette première alliance annonce son soutien au programme du président, et l'exhorte à accélérer l'opération de désignation du prochain nouveau Premier ministre. Cette action politique ne pourra pas passer inaperçue aux yeux de certaines formations politiques formant cette nouvelle composante de l'APN. Contre toute logique, cela pourrait même fausser l'arithmétique politique, jusque-là considérée tel un postulat avéré et fondé. Devançant l'ensemble des partis politiques qui ont affiché leurs intentions de soutenir le programme présidentiel, l'offre de service de cette nouvelle alliance parlementaire pourrait voir affluer de nouvelles adhésions. Tel le cas de la formation politique de Abdelaziz Belaïd, qui a effectué une progression fulgurante à l'issue de ces législatives avec 48 sièges raflés, et qui compte bien monnayer cet acquis. Bengrina est également sur les radars avec ses 40 sièges, à même de faire la différence. Reste la grande inconnue qu'est la volte-face du MSP fort de ses 64 sièges, qui reste largement convoité également par les uns et les autres. Autre inconnue aussi, le reste des autres listes indépendantes, constituant la deuxième force politique au sein de l'Assemblée populaire nationale. Pour le moment, c'est motus et bouche cousue. Néanmoins, on est forcé de dire que l'allégeance faite au président Tebboune est à même de faire pencher la balance en faveur d'un ralliement de l'ensemble des acteurs politiques en position au sein de la chambre basse. L'autre élément qu'il faudrait, peut-être, prendre en considération, c'est l'initiative politique « Nida el Djazaïr », qui a fait sursauter plus d'un au sein de la classe politique, par méfiance d'être supplanté par une nouvelle formation présidentielle. Bien que n'ayant pas encore manifesté aucune réaction, il n'en demeure pas moins, que le projet de l'ancien conseiller du président Tebboune, de mettre en marche un nouveau projet d'alliance politique reste toujours d'actualité. D'ailleurs, le président l'avait finalement et clairement annoncé, lors de l'interview accordée à des médias étrangers. Il y aura bel et bien un nouveau parti politique affilié au projet présidentiel. Bien qu'étant loin de la majorité formée des deux anciens partis de l'alliance présidentielle (FLN 105 sièges et le RND 57 sièges), cette initiative n'est pas de nature à laisser indifférents les deux mastodontes du paysage politique national. Parallèlement, au sein des états-majors des grandes formations, des bruits incessants font état de « sprints politiques » soutenus pour asseoir un consensus interne autour des compétences à présenter, et qui permettraient de réclamer, à juste titre, tels ou tels postes névralgiques. C'est dans ce décor, somme toute, effervescent que des acteurs pour le moins inattendus, entrent en scène pour faire de l'ombre aux partis, pourtant majoritaires au sein de l'hémicycle Zighout Youcef, avec à l'appui des offres de service claires au président de la République. S'achemine-t-on vers un nouvel ordre au sein de la chambre basse, sommes-nous tentés de croire ? Sur fond de gesticulations politiciennes ostentatoires, les destins des uns et des autres sont-ils déjà scellés ? Les tout prochains jours nous le diront. Néanmoins, on peut avancer sans grand risque d'être contredit, que ce gouvernement reste sans nul doute le plus convoité dans les annales politiques du pays.

M.O.

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

NOUVEAU PARLEMENT

Un travail titanesque en perspective

PAR FAYÇAL ABDELGHANI

Le Parlement n'aura pas la tâche facile. Les projets de loi qui n'ont pas été inscrits durant l'ancienne législature seront fatalement reconduits dans le débat. C'est dire que les attentes sont nombreuses et les défis s'annoncent durs.

Avec une majorité FLN et RND et l'arrivéE du MSP et des indépendants comme nouvelles forces politiques, le futur Parlement ne sera pas une sinécure pour les uns et les autres. Chaque camp tentera, en fonction des jeux d'alliances et des approches doctrinaires, de mettre au point les projets de loi à débattre dans une conjoncture particulière. Les projets en attente et qui n'ont pas été inscrits à l'ordre du jour durant l'ancien mandat seront forcément exhumés. On parle dès lors du projet de loi criminalisant le colonialisme, la relance économique avec l'axe de diversification, la gestion de la crise de la pandémie virale, la lutte contre la corruption endémique, le chômage, le désarroi des jeunes et la question récurrente du mouvement populaire du Hirak et sa place sur l'échiquier politique. Autant de questions et de défis qui annoncent une rude épreuve pour les futurs élus. Pour les partis majoritaires, qui reviennent en force, à savoir le FLN et le RND, la question de l'alliance ne semble pas poser de problèmes rappelant que ces deux partis ont déjà par le passé, scellé leur pacte d'union. Mais cette fois, il semble qu'en face, il y a le tonitruant MSP qui se présente comme une formation qu'il sera très difficile de s'en passer. Il est vrai que certains dossiers, surtout ceux relatifs à la mémoire, rapprochent le camp nationaliste et les islamistes. Mais leur traitement ne sera pas de la même façon où chaque formation politique tentera de se placer en gagnant pour remporter la manche et défendre ses positions. Les dossiers relatifs à la corruption et aux scandales ayant éclaté ces deux dernières années qui continuent leurs révélations sur les anciennes personnalités politiques sont également vus comme l'élément qui va secouer l'agitation politique sur ce propos. Le FLN et le RND qui ont participé à l'ancienne gestion du pays promettent de revoir leur personnel en investissant sur de nouvelles têtes avec des élus "*jeunes et compétents*." Ces deux formations politiques qui ont l'expérience des manœuvres politiques et le calcul politicien selon les conjonctures ont en face les indépendants qui ont surgi comme une alternative nouvelle. Ces indépendants auront-ils les coudées franches pour constituer un bloc solide ? Un jeu d'alliance sera-t-il permis avec les partis majoritaires ? En tous cas et selon les supputations, rien n'est exclu dès la prochaine investiture. En cas de la nomination d'un Premier ministre par le chef de l'État, l'idée d'une cohésion autour du programme présidentiel n'est pas à écarter. Il faudra attendre le début du mois prochain pour trancher.

F. A.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Nouvelle APN

Initiative pour un groupe de soutien au Président Tebboune

Les formations politiques commencent à envisager la phase qui suit les élections législatives du 12 juin 2021. C'est le cas du parti El-Hisn El-Matine, qui a obtenu 27 sièges, dont le président Yacine Merzougui a annoncé samedi le lancement d'une initiative visant à former, au sein de la prochaine Assemblée populaire nationale (APN), un groupe de députés indépendants et des formations politiques pour soutenir le Président Abdelmadjid Tebboune dans la gestion de la prochaine phase.

Ce parti «œuvrera à parvenir à un minimum de consensus avec les partis politiques à l'effet de composer un groupe de soutien au président de la République dans la gestion de la prochaine phase», a indiqué Yacine Merzougui lors d'un point de presse qu'il animait à Staoueli (Alger Ouest). A ce titre, il a proposé «des solutions techniques aux problèmes soulevés dans différents domaines», estimant que «la Déclaration du 1er Novembre constituera le seul référent pour ce rassemblement». Présent à cette conférence, le président du Front de la bonne gouvernance (FBG), Aissa Belhadi a, quant à lui, salué l'initiative de la rencontre de concertation qui a regroupé certains partis politiques avec le bloc d'indépendants en vue de trouver «une feuille de route à même de préparer la prochaine phase en imprimant une nouvelle dynamique à l'action de l'APN». Aissa Belhadi a également estimé que cette initiative se voulait «un terrain d'entente» entre son parti qui a obtenu trois sièges et les indépendants, ajoutant que «tous les efforts seront focalisés sur la préservation de la Oumma et le renforcement du front national interne en vue de sauvegarder la stabilité du pays».

Présent à cette rencontre en sa qualité de président du bloc d'indépendants lors du précédent mandat à l'APN, le président de Sawt Echaab, Lamine Osmani, a indiqué que «son parti est un partenaire dans le dialogue sur l'avenir du pays», saluant à ce propos cette initiative qui, dira-t-il, contribuera à «l'émergence d'une nouvelle scène politique qui repose sur le dialogue responsable et le débat constructif, afin de changer les mentalités et mettre un terme au boycott populaire lors des prochaines échéances électorales». On sait que dans la nouvelle APN, les indépendants et les petits partis seront incontournables pour la constitution d'une majorité. La performance réalisée par les listes des indépendants a constitué l'élément nouveau et sans doute celui qui traduit le mieux l'évolution de la scène politique nationale. En fait, les indépendants ont bénéficié du sentiment de rejet de la classe politique et du vote sanction des électeurs.

Lakhdar A.